لقد جاء القانون 17/23 و المراسيم التنفيذية الخاصة به ليؤكد ما جاء به القانون الجديد وبذلك يتضح لنا جليا التوجه الجديد في السياسة العامة للاستثمار و التي تبنتها اولويات و اهتمامات المستثمرين لتوطين استثماراتهم، و المشرع قد منح سلطة منح الامتياز للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار بتفويض من الدولة و بواسطة شبابيكها الموجودة على مستوى الولايات كما يمكنها القيام بفسخ عقد الإمتياز إذا أخل

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي